صور التماثل والتقارب بين الفكر البلاغي العربي القديم والدرس التداولي الحديث: دراسة مقارنة

د. محمد عبد الجبار
جامعة محمد الأول ، وجدة، المغرب
البريد الإلكتروني: mohamedabdeljebar93@gmail.com
معرف (أوركيد): 0009-0005-5056-7181

بحث أصيل الاستلام: ٦-٨-٢٠٢٦ القبول: ٢٧-١٠-٢٠٢٦ النشر: ٣١-١٠-٢٠٢٦

الملخص:

إن الازدهار الذي شهده الفكر البلاغي العربي يرجع في مجمله للاهتمام المتزايد بالبحث في صور الإعجاز القرآني وتتبع المعاني التي تتوارى خلف الجمل والخطابات، إذ لم تقتصر عناية البلاغيين على الأشكال والصور التعبيرية، بل امتدت إلى استكشاف المعاني ومراعاة أحوال المتكلمين والمخاطبين، وتأثير المقام في توجيه الدلالة وتحديد المقاصد، وهي قضايا تتقاطع في جوانب متعددة مع الاهتمامات المركزية للدرس التداولي الحديث؛ لذلك يأتي هذا البحث محاولا إقامة الدليل على غنى هذا التراث، من خلال الربط بينه وبين بعض القضايا التي قامت عليها التداوليات الحديثة، اعتمادا على منهجية وصفية تحليلية مقارنة، وذلك من أجل إبراز أوجه التقارب بينهما، والكشف عن الآليات التحليلية التي وظفها البلاغيون العرب، والتي جعلتهم يعمّقون النظر في عنصر المعنى ويكشفون عن طرائق بنائه وتشكله، وقد توصل البحث إلى أوجه تقارب في مراعاة قصد المتكلم والمقام واستنتاج المعنى الضمني، وهي أوجه تقارب جزئية لا تثبت تطابق الإطارين النظريين.

الكلمات المفتاحية:

البلاغة، التداوليات، التأصيل، الاستلزام الحواري، المقام، المعاني.

للاستشهاد/ Atıf için / For Citation: عبد الجبار، محمد (٢٠٢٦)، صور التماثل والتقارب بين الفكر البلاغي العربي القديم والدرس التداولي الحديث: دراسة مقارنة ، ضاد مجلة لسانيات العربية وآدابها. مج٧، ع ١٤، ٤٢١- ٤٤٣ https://www.daadjournal.com/ /

Parallels and Points of Convergence Between Classical Arabic Rhetorical Thought and Modern Pragmatics: A Comparative Study

Mohammed Abdeljebbar
Asst. Prof. Mohammed First University, Oujda, Morocco
E-Mail:mohamedabdeljebar93@gmail.com
Orcid ID:0009-0005-5056-7181

Research Article Received: 06.08.2026 Accepted: 27.10.2026 Published: 31.10.2026

Abstract:

Classical Arabic rhetorical thought flourished largely as a result of a growing interest in investigating the various aspects of Qur'anic inimitability (i'jāz) and uncovering meanings implicit in sentences and discourse. Arab rhetoricians went beyond expressive forms and rhetorical figures to explore meaning, consider the circumstances of speakers and addressees, and examine the role of situational context in shaping meaning and identifying communicative intentions. These issues overlap in several respects with the central concerns of modern pragmatics. This study therefore seeks to demonstrate the richness of this heritage by relating it to some of the foundational concerns of modern pragmatics. Using a descriptive, analytical, and comparative approach, it highlights points of convergence between classical Arabic rhetoric and modern pragmatics and examines the analytical tools employed by Arab rhetoricians to investigate meaning in greater depth and elucidate how it is constructed and shaped. The findings reveal points of convergence in the attention given to speaker intention and situational context and in the inference of implicit meaning. This convergence is partial and does not establish that the two theoretical frameworks are identical.

Keywords:

Rhetoric; Pragmatics; Theoretical grounding; Conversational implicature; Situational context; Meaning.

تقديم:

لقد استطاعت البلاغة العربية أن تصل إلى درجة كبيرة من الغنى والتطور، جاءت نتيجة لكونها نشأت خادمة للنص القرآني، متتبعة لصور إعجازه وبيانه، كاشفة عن أسراره ودقائقه، وهو ما جعلها تولي عناية كبيرة بعنصر المعنى وتبحث في طرائق إيراده وتشكله، وهذا ما أدى بالبلاغيين إلى محاولة تتبع المعاني التي تحملها العبارات اللغوية، والمعاني الأخرى الضمنية التي يمكن أن تتحقق بالاستعمال في مقامات تخاطبية مختلفة.

إن الشمولية التي صار إليها البحث البلاغي القديم خاصة فيما يتعلق بعنصر المعنى وآليات بنائه وأساليب بيانه، تجعلنا نستقصي تحليلات البلاغيين ونحللها بغرض مقارنتها بما أورده البحث التداولي الحديث، وذلك بغرض التعريف بالفكر البلاغي العربي، وبمجهودات علمائنا القدامى من جهة، والعمل على إظهار هذا الفكر في حلة جديدة يساير بها المستجدات اللسانية الغربية من جهة أخرى.

ولعل نقطة الاشتراك بين الفكرين (البلاغي العربي والتداولي الغربي) تكمن في اهتمامهما بعنصر المعنى والبحث في آليات بنائه وتشكله، لما بينهما من تقارب على مستوى الآليات الموظفة والاهتمامات المشتركة (الخطاب، منتجه، متلقيه، السياق، مقام الخطاب، القصد منه...)، وقد أدى التحول من اللغة إلى الكلام بمفهوم «دي سوسير» إلى جعْل البلاغة العربية في مصاف العلوم التي تم اعتمادها لإبراز الخصائص المميزة للفكر اللغوي العربي القديم.

وإذا كانت قيمة أي بحث علمي رهينة بما يطرحه من أسئلة، وبما يستطيع أن يجيب عنه من إشكالات، فإن هذا البحث انطلق من إشكال مهم يمكن صياغته على الشكل التالي: ما هي أهم أوجه التلاقي بين البلاغة العربية والتداوليات الغربية؟ ويمكن تفريع هذا الإشكال إلى الأسئلة التالية:

كيف تنظر كل من البلاغة العربية والتداوليات الحديثة إلى عنصري المقام والقصد؟

ما الآليات البلاغية التي بموجبها يتم نقل الكلام من معناه الظاهر إلى معنى آخر غير ظاهر (ضمني)؟

كيف ميز السكاكي بين الأغراض الأصلية والأغراض الفرعية التي تنجزها العبارات في سياقات تداولية مختلفة؟

ما الجامع بين تحليلات السكاكي البلاغية وتحليلات بول غرايس التداولية؟

١-بين البلاغة العربية والتداوليات الغربية: تشابهات وتقاطعات:

إن المتأمل في التراث البلاغي العربي لا يمكنه أن ينكر أوجه التشابه بين تحليلات بعض البلاغيين العرب من أمثال عبد القاهر الجرجاني والسكاكي وغيرهم، وتحليلات التداوليين الغربيين كأوستين وسيرل وغرايس.. ويدل على هذا اهتمام هؤلاء البلاغيين بكل ما يحيط بعملية الخطاب من عناصر خارجية كالمتكلم والمخاطب ومقام الخطاب والقصد منه.. وهذا ما يجعل اهتمامات البلاغيين العرب تلتقي مع اهتمامات غيرهم من الباحثين الغربيين المهتمين بالتداوليات الحديثة حيث تم ربطها بفكرة الاستعمال الفعلي للغة داخل أنظمة التواصل، ولا يتحقق ذلك إلا بالاحتكام إلى عنصر السياق الخارجي الذي يجمع كل من المتكلم والمخاطب ومقام الخطاب والظروف الاجتماعية والثقافية لكل منهما، وعلاقات القرب أو البعد بينهما.. مع التركيز على الشروط التي تتحكم في إنتاج الخطاب وتأويله، وتسهم في إنجاح عملية التخاطب، وعلى هذا الأساس تكون التداوليات «نظرية استعمالية، حيث إنها تدرس اللغة في استعمال الناطقين لها، ونظرية تخاطبية حيث إنها تعالج شروط التبليغ والتواصل الذي يقصده إليه الناطقون من وراء هذا الاستعمال للغة»[١]، وهنا تتجلى علاقة التقارب بين التحليلين الاستعماليين للغة (تحليل بلاغي عربي قديم، وتحليل تداولي حديث).

وقد تنبه عدد من الباحثين العرب إلى هذه العلاقة، ويعد الأستاذ أحمد المتوكل واحدا من هؤلاء، حيث تتبع نظرية المعنى عند العرب، وحاول أن يربط صلة بين تحليلات البلاغيين وفلاسفة اللغة المحدثين، وأوضح بأن «ثمة نقط التقاء غير قليلة بين تحليلات اللغويين العرب القدماء واقتراحات اللغويين الوظيفيين المعاصرين وفلاسفة اللغة العادية»[٢].

وقد أوضح أن اللغويين العرب القدامى «تصدوا لدراسة ظواهر لغوية تؤاسر الظواهر التي ريم وصفها في إطار فلسفة اللغة العادية وإطار الأنحاء الوظيفية المعاصرة، فهؤلاء اللغويين والفلاسفة درسوا جميعا ظاهرة الإحالة وأنماط العبارات اللغوية بالنظر إلى نوع إحاليتها، وظاهرتي -ما أسمي في الدرس الفلسفي واللغوي الحديث- بالأفعال اللغوية والاستلزام الحواري، ودرس اللغويون قديمهم وحديثهم الترابط

(١) حوارات من أجل المستقبل: ٧٧
(٢) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري:٤٥

القائم بين الخصائص الصورية للغة وجوانبها التداولية»[١] ، كما توقف الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح (رحمه الله) عند أهم الفوارق بين التداوليات الحديثة والرؤية العربية البلاغية للخطاب، انطلاقا من تمييزه بين ثلاثية موريس (تركيب، دلالة، تداولية (استعمال)، والثنائية المعروفة عند العلماء العرب (وضع، استعمال) معتبرا أن نظرة العرب للخطاب «أدق وأجمع، لأنها لا تفصل بين الأركان الثلاثة بسبب خصوصية كل واحد منها كما يفعل موريس وبيرس، بل يجمعون بين التراكيب والدلالة أي اللفظ والمعنى وينظرون فيهما معا من جهتين، في الوضع وفي الاستعمال»[٢] وبالتالي ينفي وجود تقابل في التراث العربي بين اللفظ والمعنى من جهة وبينهما وبين الاستعمال من جهة أخرى.

إن اجتهاد الحاج صالح دفعه إلى الجمع بين مفهوم الافتراض السابق ومعنى المعنى عند عبد القاهر مشيرا إلى أن الكناية هي التي تظهر ذلك بشكل واضح، وقدم مثالا لكناية الخنساء: طويل النجاد، كثير الرماد، فالأول يقتضي طول القامة والثاني كثرة الطبخ ومن ثم كرم الضيافة، كما جمع بين مفهوم التعريض في البلاغة العربية ومفهوم الاستلزام عند غرايس، معتبرا أنه «كل كلام يمكن أن يستنتج من معناه اللفظي أكثر من معنى بحسب أحوال الخطاب وقرائنه، كقول شخص ما أحس بالبرد: لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة أو أغلق النافذة.. وهذا كله تعريض يلمح به صاحبه بأنه مصاب بالبرد في هذا المكان»[٣].

إن اهتمام البلاغيين ببعض المبادئ التي جاءت بها التداولية كالاهتمام بالخطاب ومنتجه ومتلقيه وسياق قوله.. يجعلنا نحكم على التراث البلاغي بأنه يضم أبعادا تداولية تضاهي مثيلاتها الغربية، لذلك فإن نظرة متفحصة لما خلفه البحث البلاغي العربي القديم يجعلنا نقر بأن هذا البحث أفرز نظريتين اثنتين على إثرهما تنبني جل الأبحاث، وهما: نظرية قصدية، ونظرية مقامية.

١-١- النظرية القصدية في التراث البلاغي العربي:

يعتبر مفهوم القصد من أبرز المفاهيم التي ركزت عليها التداوليات الحديثة، حيث اعترفت بأن التوصل إلى القصد هو الهدف الذي من أجله يقوم التواصل، لذلك فهو

(١) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري:٤٤
(٢) الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية:٢٤٥
(٣) الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية:٢٣٨

يعد من الخصائص الأساسية للخطاب الطبيعي، إذ إن كل عملية تخاطبية تتطلب استحضار مقاصد المتكلمين أثناء التخاطب، على اعتبار أن المتكلم يبني كلامه مفترضا أن المخاطب مزود بقدرات ذهنية واستدلالية تمكنه من التوصل إلى المعنى المقصود، لذلك فبقدر ما يكون المتكلم ناجحا في إيصال خطابه ومبينا لمقاصده، وبقدر ما يكون المخاطَب مؤهلا للقيام بتأويلات مناسبة للوصول لغرض المتكلم، بقدر ما تكون العملية التخاطبية ناجحة.

ومن المقرر في الدراسات التداولية الحديثة أن كل خطاب يحمل من ورائه هدفا أو قصدا، لذلك يحُدُّ الأستاذ طه عبد الرحمان الخطاب بأنه «كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا»[1]، لذلك جعل غرايس الغاية المرجوة من العملية التواصلية هي إبلاغ المقصود إلى المخاطب، لذلك فقدرة المخاطب على التعرف على قصد المتكلم في أي علاقة تواصلية أيا كانت ليعد دليلا مهما على نجاح هذه العلاقة، ثم إن هذا النجاح ليرتبط ارتباطا كبيرا بتعاون المتكلم مع المخاطب بمحاولة إظهار قصده حتى لا يفهم المخاطب من الكلام خلاف ما قصده، ومن ثم فإن «قصد المتكلم إبلاغ محتوى دلالي إلى المخاطب لا يتحقق إلا إذا تعرف هذا الأخير على قصده»[2] ومن هذا اعتمد غرايس فرضية مفادها أن القصد في العملية التواصلية هو قصد مركب وانعكاسي، معتبرا أن «العمليات التأويلية التي يستخدمها المخاطب لإدراك مدلول الخطاب الموجه إليه تقوم على فرضية تنبني على مقاصده. إذ بدونها لن يتمكن من إعطاء تأويل ملائم لما يوجه إليه»[3].

وإن المتأمل في التراث البلاغي العربي يجد أن البلاغيين أولوا عناية كبيرة بهذا المفهوم، وتوقفوا عند الطرائق الموصلة إليه، جاعلين الغاية من البلاغة إبراز المعنى المقصود إلى السامع وإظهاره، وفي هذا الصدد يعرف أبو هلال العسكري البلاغة بأنها: «كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه لتمكّنه في نفسك مع صورة مقبولة وعرض حسن»[4]، ويبدو من خلال هذا التعريف أن البلاغة ترتبط بقدرة المتكلم على إبلاغ مقصوده إلى السامع بالاعتماد على ما توفره اللغة من آليات لغوية وأساليب بيانية، وبذلك يتضح أن مفهوم القصد عُدّ على رأس الأهداف التي تسعى

(١) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:٢١٥
(٢) الحوار ومنهجية التفكير النقدي: ١٢٧
(٣) الحوار ومنهجية التفكير النقدي: ١٢٨
(٤) الصناعتين: ٦

البلاغة العربية إلى الوقوف عندها، وقد عبر عبد القاهر الجرجاني عن ذلك بقوله: «فلا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموعة الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد»[١].

إن المطلب الأسمى والغاية العظمى التي قامت عليها النظرية البلاغية القصدية هي تتبع المعاني المقصودة التي يحملها الخطاب سواء كان خطابا مباشرا أو غير مباشر (ضمني)، وهذا ما يجعلها تلتقي مع النظرة التداولية الحديثة للغة خاصة مع غرايس الذي يرى أن نجاح العملية التواصلية رهين بقدرة المتكلم على إيصال قصده للمخاطب مع مراعاة حاله، وهذا ما يجعل المتكلم يبني كلامه وفق الخلفية المسبقة التي يتصورها عن مخاطبه، فيدخل معه في علاقة تواصلية ويسوق معانيه إليه وهو على وعي تام بامتلاكه لآليات استدلالية توصله إلى المعنى المقصود، هذا المعنى الذي يمكن أن يكون معنى خفيا مستلزما.

ولعل هذا الاهتمام المتزايد بمقاصد المتكلمين نابع من مبدأ التعاون العام الذي بناه غرايس لتنظيم العملية التواصلية ومفاده: أن على المشاركين في عملية التخاطب أن يتعاونوا فيما بينهم للتوصل إلى الغرض المطلوب، وتبعا لذلك قسم غرايس هذا المبدأ إلى قواعد تخاطبية فرعية حددها فيما يلي:[٢]

قاعدة الكم quantity: ترتبط بكمية المعلومات التي يجب تقديمها في التخاطب وتتحقق بقاعدتين:

لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

لا تجعل إفادتك تتجاوز حد المطلوب.

قاعدة الكيف quality: حاول أن تجعل إسهامك التخاطبي صادقا:

لا تقل ما تعتقد أنه غير صادق

لا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

قاعدة الملاءمة أو المناسبة relevance: الهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى

(١) دلائل الإعجاز:٤٤١

(٢) الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص: ١٢٦

مقاصد أخرى مغايرة لتلك التي استهدفها الخطاب، وتقول:

ليلائم قولك مقامك.

قاعدة الجهة manner: ترتبط بالكيفية التي يجب أن يقال بها الكلام، وتندرج تحتها:

اجتنب غموض obscurity التعبير

اجتنب اللبس ambiguity

كن موجزا في كلامك

رتب كلامك.

إن الغاية المرجوة من خلال هذه القواعد هي تنظيم العملية التواصلية والسهر على إنجاحها، إذ إن احترامها -بالإضافة إلى المبدأ العام- يؤدي إلى تبليغ المقاصد، والإخلال بها أو بشرط منها يجعل المخاطب يصرف كلام مخاطبه من معناه الظاهر إلى معنى مضمر أو خفي يستدعيه المقام.

١-٢- النظرية المقامية في التراث البلاغي العربي:

يمثل المقام عنصرا فاعلا في الخطاب، وركيزة مهمة تستند عليها التداوليات الحديثة في دراستها اللغة أثناء الاستعمال، لأنه بفضله يتم التوصل إلى المعاني الخفية التي لا تحملها العبارات اللغوية، ومراعاته لا غنى عنها في عمليتي الإنتاج والتأويل، وهو يدل على كل ما يحيط بعملية الخطاب من عناصر خارجية، كالزمان والمكان والحاضرين.. وقد عرفه الدكتور أحمد المتوكل بقوله: «مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبي معين، وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب، وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كل منهما أثناء عملية التخاطب»[1].

وقد حظي هذا العنصر باهتمام بالغ من لدن اللغويين والبلاغيين العرب القدامى، حيث اعتبروه أداة إجرائية مهمة في تحليلاتهم اللغوية وعبروا عنه بألفاظ ومصطلحات متنوعة كـ: السياق، والموقف، والدليل، والحال.. وتنبهوا لضرورة مراعاته أثناء إنتاج

(١) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد:١٧٢

الكلام وفهمه، وينقل الجاحظ في البيان والتبيين عن بشر بن المعتمر قوله: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدار تلك الحالات»(١)،كما يعبر أبو هلال العسكري عن أهمية المقام بقوله:»لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، لأن ذلك جهل بالمقامات، وما يصلح في كل واحد منهما من الكلام، وأحسن الذي قال: لكل مقام مقال»(٢).

وقد تم قياس بلاغة المتكلم وفصاحته بقدرته على تنظيم قوله أو خطابه وفق ما يقتضيه المقام وما يبتغيه الغرض المتوخى تحقيقه، لذلك يرى المتوكل أن البلاغيين والأصوليين «يجمعون على أن موضوع الدراسات اللغوية هو رصد خصائص التراكيب في علاقتها بأنماط المقامات التي يمكن أن تنجز فيها، وبالأغراض التواصلية التي يمكن أن تستعمل لتحقيقها»(٣)، وفي ذلك يقول السكاكي: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل. وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام الكلام على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»(٤).

من خلال ما سبق يظهر أن البُعدَ الذي يكمن خلف جل المباحث البلاغية هو بعد تداولي وظيفي يقوم على رصد تراكيب اللغة وإظهار علاقتها بمقامات إنجازها وما تستطيع أن تؤديه من أغراض تواصلية مختلفة، لذلك نجد أن البلاغة والتداوليات تتفقان في دراسة الآليات اللغوية التي يستعملها المتكلم في عملية التخاطب، والاهتمام بعناصر الخطاب، كالمتكلم والمخاطب، وأحوال كل منهما والظروف المحيطة بهما، ومراعاة المقامات والمقاصد التخاطبية، بالإضافة إلى تتبع المعاني الخفية التي يستلزمها الخطاب.

(١) البيان والتبيين:١/١٣٨-١٣٩
(٢) الصناعتين:٢٧
(٣) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري:٩٦
(٤) مفتاح العلوم:١٦٨

٢- الاستلزام الحواري في الدرس البلاغي

يمكن إرجاع الأصول العامة لمبدأ الاستلزام الحواري إلى المحاضرات التي ألقاها غرايس بجامعة هارفرد سنة ١٩٦٧ بعنوان: «محاضرات ويليام جيمس»، كما تضمنت سلسلة مقالاته سنة ١٩٧٥ بعنوان: «المنطق والتخاطب» المفاهيم الأساسية لهذا المبدأ، وقد كانت نقطة البداية عند غرايس من ملاحظة مهمة تتمثل في أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، وقد قادته هذه الملاحظة إلى إيضاح الفرق بين ما يقوله المتكلم وما يقصده في سياق تواصلي معين، فالذي يقوله هو الدلالة المباشرة التي تحملها القولة، في حين أن ما يقصده قد يتجاوز الدلالة الحرفية المباشرة للقولة ويخرج إلى دلالات ومعان أخرى تناسب سياق القول، ويمكن للمخاطب أن يتوصل إليها اعتمادا على ما هو متاح له من أعراف اجتماعية وآليات استدلالية ووسائل معرفية، على اعتبار أن العلاقة التواصلية لا يمكن أن تنبني على فراغ، بل لا بد أن تستند على مجموعة من المبادئ والمعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب، فهما يشتركان في إنشاء الكلام وبناء المعاني سواء كانت معان حرفية أو مستلزمة، لذلك يرى الدكتور طه عبد الرحمان أن «إنشاء الكلام من لدن المتكلم وفهمه من لدن المخاطب عمليتين لا انفصال لإحداهما عن الأخرى، وانفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراد بتكوين مضمون الكلام، بل ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته، لأن هذه الدلالات الخطابية لا تنزل على ألفاظها نزول المعاني على المفردات في المعجم، وإنما تنشأ وتتكاثر وتتقلب وتتعرف من خلال العلاقة التخاطبية»[1]، ويمكن على هذا الأساس تفسير توجه المتكلم للمعاني الضمنية التي لا تحملها العبارات اللغوية بأنه خرق لإحدى قواعد التعاون السابقة مع الاحتفاظ بالمبدأ العام لأن التعاون بين المتخاطبين لا ينقطع ولا ينفصل، ولتوضيح ماهية الاستلزام الحواري نسوق الأمثلة التالية:

المثال ١: عندما تسأل الزوجة زوجها السؤال التالي: هل تريد كوبا من القهوة؟ فيجيبها: إن شرب القهوة يمنعني من النوم. ففي هذا المثال نجد أن الزوج قد أجاب جوابا خرق به قاعدة مهمة من قواعد التعاون وهي قاعدة المناسبة، حيث إن جوابه لا يناسب سؤال الزوجة، لأنه صيغ صياغة مختلفة عن الجواب المتعارف عليه (نعم أريد

(١) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: ٥٠

الكوب أو لا أريد الكوب)، وبالتالي فإن هذا الجواب يحمل معان أخرى يستلزمها الخطاب ويمكن للزوجة التوصل إليها عن طريق القيام باستدلالات متنوعة بمساعدة المقام ومعرفتها القبلية عن زوجها، لذلك فقد تفهم من جوابه معنيين غير مباشرين:

المعنى الأول: «أن الزوج لا يرغب في كوب القهوة» ويمكنها التوصل إليه عن طريق الاستدلال التالي: تعرف الزوجة أن زوجها يريد الاستيقاظ باكرا للعمل، لذلك يجب عليه الذهاب لفراشه باكرا، إذن فهو لا يريد كوب القهوة لأنها ستحول بينه وبين النوم.

المعنى الثاني: أن الزوج يرغب في كوب القهوة» ويمكنها أن تتوصل إليه من خلال الاستدلال التالي: تعلم أن الزوج عنده عمل كثير لا بد أن ينهيه في هذه الليلة، لذلك فهو يريد أن يظل مستيقظا، وبالتالي فشرب القهوة سيساعده على الاستيقاظ، إذن فهو يريد كوب القهوة.

المثال ٢: حينما تسأل الأم ابنها: هل اغتسلت ووضعت ثيابك في الغسالة؟ فيجيبها الابن: نعم اغتسلت. ففي هذا الحوار خرق لمبدأ الكم «لأن الأم سألته عن أمرين فأجاب عن واحد وسكت عن الثاني، أي أن إجابته أقل من المطلوب. ويستلزم هذا أن تفهم الأم أنه لم يضع ثيابه في الغسالة وأنه لم يرد أن يجيب بنعم حتى لا تشمل الإجابة شيئا لم يقم به، ولم يرد أن يواجهها بتقاعسه عن وضع ثيابه في الغسالة»[١].

يتضح من خلال ما سبق أن مفهوم الاستلزام الحواري عند غرايس يرتبط بالمعاني الضمنية التي لا تحملها العبارات اللغوية، لذلك فإن ما يهم غرايس هو التوصل إلى المحتوى الدلالي الذي يعنيه المتكلم ويقصده بغض النظر عما توفره دلالة العبارات أو الجمل من معان حرفية، لأن المتكلم أحيانا قد يقصد عكس ما يقول، وبالتالي فالوقوف عند الدلالة الحرفية المباشرة لا يفيد المخاطب في عملية التأويل لأن الذي يعنيه المتكلم لا يكون جزءا مما تعنيه العبارات بصورة حرفية، وهذا الرأي لغرايس يخالف ما ذهب إليه سيرل من أن الدلالة التواضعية وسيلة مهمة لفهم القصد التواصلي، لذلك فهو يرى «أن كل عمل لغوي غير مباشر يقوم به القائل ينجز عملين لغويين: أحدهما أولي تابع لقصد المتكلم والآخر ثانوي خاضع للتركيب التواضعي، ولا يمكن بأي حال إنجاز العمل الأولي إلا من خلال العمل الثانوي لأنه أساس

(١) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٣٦

الخطاب الطبيعي»[1].

وإن المتتبع للكتب التراثية البلاغية لا يمكنه إنكار الاهتمام الفائق الذي أولاه البلاغيون بعنصر المعنى وبآليات بنائه وتشكّله، جاعلين إياه ركيزة أساس يدور حولها البحث البلاغي، ولم لا وهم قد جعلوا همّهم التوصل إلى المعاني الإعجازية القرآنية والكشف عن الأساليب البيانية الموصلة إلى فهم هذا الإعجاز، ومن ثم فقد نظروا إلى اللغة في علاقتها بالسياقات المختلفة التي تستعمل فيها، رابطين قيمة الألفاظ بقدرتها على إيصال المعاني التي يقصدها المتكلم، لذلك جعلوا الألفاظ تابعة للمعاني وخادمة لها، ويدل على ذلك، قول عبد القاهر الجرجاني: «إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق»[2].

كما أن مراعاتهم للأغراض البلاغية وللسياقات الخطابية التي يجري فيها الكلام جعلتهم على وعي دقيق بالفرق بين المعاني التي تستفاد من دلالة الألفاظ نفسها، وبين المعاني الضمنية التي تستفاد من العبارات اللغوية في الطبقات المقامية المختلفة، ومن ثم فإن استحضارهم لهذه المعاني الفرعية، أو غير المباشرة بلغة التداوليين، أدى بهم إلى التفنن في الأساليب والآليات التي بموجبها يتم نقل الكلام من معناه الظاهر إلى معنى آخر خفي يستلزمه السياق، وأدخلوا ضمنها كلا من المجاز والاستعارة والتمثيل والكناية والتعريض والتهكم.. ويدل على ذلك التمييز الذي أورده عبد القاهر الجرجاني بين المعنى ومعنى المعنى، فقد علق على الجمل التالية: «هو كثير رماد القدر»، أو «هو طويل النجاد» أو «هي نؤوم الضحى»، بقوله: «فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مِضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة، ومن نؤوم الضحى في المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها»[3]

وإذا تأملنا ما أورده أبو يعقوب السكاكي في مفتاح العلوم، يتضح لنا بشكل جلي هذا الوعي الدقيق بالأغراض البلاغية المختلفة التي تحققها العبارات اللغوية في

(١) التداولية اليوم: علم جديد في التواصل: ٥٩
(٢) دلائل الإعجاز:٥٢
(٣) دلائل الإعجاز:٢٦٢

استعمالاتها المباشرة وغير المباشرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمامه الكبير بعلم المعاني وتبيانه للكيفية التي بموجبها ينتقل المعنى الأصلي للعبارة اللغوية إلى معنى آخر احتكاما لعنصر المقام.

إن ما ضمّنه السكاكي في مفتاح العلوم من إشارات دقيقة وتحليلات عميقة تنبئ عن استيعابه الواعي للفرق بين الأغراض الأصلية والأغراض الفرعية التي تنجزها العبارات في سياقات تداولية مختلفة، جعل الباحثين العرب يعيدون قراءة ما طرحه في مصنَّفه قراءة تحليلية مقارِنة، والعمل على إقامة موازنة بينها وبين تحليلات غرايس بخصوص الاستلزام الحواري، وذلك بهدف إظهار ما بينهما من تقارب، والكشف عما بينهما من تمايز، وفي هذا الصدد حاول الأستاذ أحمد المتوكل -بنوع من الإيجاز- أن يبين درجة كفاية ما اقترحه السكاكي في وصف ظاهرة الاستلزام الحواري (التخاطبي)، موضحا أن تحليلات السكاكي تمتاز عن غيرها من التحليلات التراثية بأنها «تُجاوز الوصف الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة»[١].

إن نظرة سريعة للقسم الذي خصصه السكاكي لعلم المعاني توحي بدقة التحليل التي خُصَّ بها هذا الرجل، ويتضح ذلك من خلال وعيه الدقيق بخاصية الاستعمال التي يحملها الكلام في مختلف السياقات التواصلية، لذلك جعل مهمة علم المعاني تتجلى في «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[٢]، وبذلك يتبدى الاهتمام التداولي للسكاكي ويتضح من خلال استناده على خاصية المقام أو ما أسماه بمقتضى الحال، وجعله أساسا للتفريق بين المعاني الأصلية والفرعية.

لقد ركز السكاكي في القسم الخاص بعلم المعاني على استحضار الفروقات الدقيقة بين كل من الخبر والإنشاء أو ما أسماه بقانوني الخبر والطلب، حيث ميز بينها استنادا إلى معايير الهدف واتجاه المطابقة مع الواقع.. كما جعل الخبر ثلاثة أنواع وهي:[٣]

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي:٩٦
(٢) مفتاح العلوم:١٦١
(٣) مفتاح العلوم:١٧١

- الخبر الابتدائي: يراد به ذلك الخبر الذي يتوخى الإفادة ويلقى إلى مخاطب خالي الذهن، فيتم نقشه في ذهنه إما ثبوتا، أو انتفاء مع الاستغناء عن أدوات التأكيد.

- الخبر الطلبي: ويراد به ذلك الخبر الذي يلقى إلى مخاطب طالب للمعلومة التي يحملها الخبر كي تتبدد حيرته، ويتبخر تردده، ويتعين على المتكلم أن يتوسل بأدوات لتقوية الخبر وتأكيده، مثل: «لزيد عارف»، «إن زيدا عارف».

- الخبر الإنكاري: وهو ذلك الخبر الذي يلقى إلى مخاطب معترض على ذلك الحكم، الشيء الذي يحتم على المتكلم تسخير أدواته اللغوية لترسيخ ذلك الحكم، وتنحية بواعث إنكاره، كأن يقول مثلا:

إني لصادق.

ووالله إني لصادق.

كما جعل للطلب خمسة أغراض أصلية، وهي: الاستفهام والنهي والأمر والتمني والنداء، ونبّه لوجود شروط معينة بواسطتها يتم إجراء الطلب على أصله، أي داخل مقامات تتلاءم مع هذه الشروط، أما إذا أجريت المعاني الأصلية داخل مقامات تتنافى مع شروط الإجراء على الأصل، يتم توليد أغراض فرعية تتناسب ومقامات ورودها، بمعنى أن الوصول إلى المعاني الفرعية يتم في مقامات غير مناسبة لشروط إجراء المعاني الأصلية، وتبعا لذلك فإن عملية الانتقال هذه من المعاني الأصلية إلى المعاني الفرعية، أو من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم تتم -حسب المتوكل- في مرحلتين متلازمتين:[1]

المرحلة الأولى: يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي، فيمتنع إجراؤه.

المرحلة الثانية: يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي، وبالتالي امتناع إجرائه معنى آخر يناسب المقام.

سنتوقف هنا عند المعاني الفرعية المتولدة عن الأغراض الأصلية الثلاثة: الاستفهام والأمر والنهي، للنظر في الكيفية التي يخرج بواسطتها المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي.

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي:٩٨

٢-١- المعاني الفرعية المتولدة عن الاستفهام:

وضع السكاكي شروطا لإجراء معنى الاستفهام على أصله، معتبرا أن الاستفهام يكون «لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن إما أن يكون حكما بشيء على شيء أو لا يكون... والفرق بين الطلب في الاستفهام وبين الطلب في الأمر والنهي والنداء واضح، فإنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق. فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع [١] ويتضح من هذا الكلام أن الشروط التي يتحقق فيها معنى الاستفهام على أصله تتجلى فيما يلي: «طلب حصول» – «في الذهن» لغير حاصل «ممكن الحصول»- «يهم المستفهم» و»يعنيه شأنه»[٢]

وعليه، يقر السكاكي بأن جريان الاستفهام على أصله رهين بتحقق هذه الشروط مجتمعة، بمعنى إذا توفرت هذه الشروط في إنجاز جملة استفهامية ما، عُدَّ الاستفهام فيها استفهاما حقيقيا، أما إذا استعمل الاستفهام في مقام غير مطابق لهذه الشروط، تولّد معنى آخر جديد، وهو المعنى الفرعي، ولتوضيح ذلك يورد السكاكي بعض الأمثلة نورد منها ما يلي:[٣]

إذا قلت: «هل لي من شفيع؟» في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود شفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني.

إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: «أتفعل هذا؟»، امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم، مما يلابسه، من نحو: «أتستحسن؟» وولّد الإنكار والزجر.

إذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأن هجو الأب ليس شيئا آخر غير هجو النفس: «هل تهجو إلا نفسك؟ أو غير نفسك؟» امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره، لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجها إلى غيره، وتولّد منه، بمعونة القرينة، الإنكار والتوبيخ.

إذا قلت لمن بعثت إلى مهم وأنت تراه عندك: «أما ذهبت بعد؟»، امتنع الذهاب

(١) مفتاح العلوم:٣٠٣-٣٠٤

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الشرطين الأخيرين أضافهما الأستاذ أحمد المتوكل بعدما استخلصهما من كلام السكاكي السابق.

(٣) مفتاح العلوم:٣٠٤-٣٠٥

عن توجه الاستفهام إليه، لكونه معلوم الحال، واستدعى شيئا مجهول الحال مما يلابس الذهاب، مثل: «أما تيسّر لك الذهاب؟» وتولد منه الاستبطاء والتحضيض».

٢-٢- المعاني الفرعية المتولدة عن الأمر والنهي:

رأينا سابقا أن السكاكي أوضح الفرق المائز بين الاستفهام من جهة، والأمر والنهي والنداء من جهة أخرى، ويتجلى هذا الفرق في أن أسلوب الاستفهام يكون لطلب حصول في الذهن، وأن أساليب الأمر والنهي والنداء تكون لطلب حصول في الخارج، ثم بعدها بين أن طلب الحصول في الخارج يكون إما:

طلب ثبوت تصور في الخارج، ويقصد به أسلوبي: الأمر والنداء.

أو طلب انتفاء تصور في الخارج، ويقصد به أسلوب النهي.

وبخصوص أسلوب الأمر نجد أن السكاكي يجعل له صيغا معينة منها: افعل، لِيفعلْ، فعَالِ، المصدر، اسم فعل الأمر الجامد (صه، إيه، مه، حيهل آمين..)، يوحد بينها شرط الاستعلاء، أي أن هذه الصيغ إذا استعملت على سبيل الاستعلاء ، أفادت الأمر في حقيقته، أما إذا لم تستعمل على سبيل الاستعلاء أفادت معاني فرعية أخرى تحمل طلبا لا أمرا حقيقيا، وذلك مثل: الدعاء والالتماس والندب والإباحة والتهديد، يقول السكاكي: «ولا شبهة في أن طلب المتصور، على سبيل الاستعلاء يورث إيجاب الإتيان على المطلوب منه، ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور، استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب، وإلاّ لم تفد غير الطلب»[١]

يتضح من كلام السكاكي أن الشروط التي يستعمل فيها الأمر على حقيقته، أي التي بمقتضاها يكون الأمر أمرا، تتجلى فيما يلي:[٢]

طلب الحصول في الخارج.

مطلوب غير حاصل.

ممكن الحصول.

(١) مفتاح العلوم: ٣١٨

(٢) الأمر والنهي في اللغة العربية:٦٠

الطالب مستعل على المطلوب منه.

أما إذا تم إجراء الأمر على غير أصله تولدت معاني مناسبة للطبقات المقامية التي يستعمل فيها، وفي هذا الصدد يحيل السكاكي على بعض من المواضع التي يستعمل فيها الأمر على غير أصله، ومنها:

إذا استعمل على سبيل التضرع، كقولنا: اللهم اغفر وارحم، تولد منه الدعاء.

إذا استعمل على سبيل التلطف، كقول كل أحد لمن يساويه في المرتبة: افعل بدون الاستعلاء، تولد منه الالتماس.

إذا استعمل في مقام الإذن، كقولك: جالس الحسنَ أو ابن سيرينَ، لمن يستأذن في ذلك بلسانه أو بلسان حاله، تولدت منه الإباحة.

أما النهي فنجد أن السكاكي قد جعل له الصيغة التالية: لا الجازم+ الفعل المضارع (لا تفعلْ)، ويشبه الأمر في أن «أصل الاستعمال فيه أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب، وإلا أفاد طلب الترك فحسب»[١] وبذلك لا يكون استعمال النهي استعمالا أصليا على حقيقته، إلا إذا توافرت الشروط السابقة وعلى رأسها شرط الاستعلاء، وإذا لم يتم ذلك، فإنه يتولد عن معنى النهي معان أخرى تتناسب والطبقات المقامية المنجزة فيها، ومن بينها:[٢]

الدعاء، إذا أريد به التضرع والابتهال مثل: لا تكلني إلى نفسي.

التهديد، إذا تلفظ متكلم في مقام تسخط معين بالجملة التالية: لا تمتثل لأمري، وهو لا يقصد النهي عن الامتثال، لأن فعل عدم الامتثال قائم، وإنما سيتوجه بطلبه إلى غير حاصل، فكأنه أراد أن يقول: لا تكترث بأمري ولا تبال به.

إن هذه التحليلات المهمة التي أوردها السكاكي بخصوص خروج المعاني الأصلية إلى معان فرعية تستلزمها المقامات المتباينة أو سياقات الحال، تتيح موازنة مع بعض تحليلات بول غرايس للاستلزام الحواري. فغرايس يبيّن أن الاستلزام قد ينشأ عن خرق ظاهر لإحدى قواعد التخاطب مع بقاء افتراض التعاون، وقد ينشأ دون هذا الخرق؛ أما السكاكي فيجعل انتفاء أحد شروط الإجراء على الأصل مؤشرا للانتقال

(١) مفتاح العلوم:٣٢٠
(٢) الأمر والنهي في اللغة العربية:٦١

إلى معانٍ فرعية مناسبة للمقام، وبذلك يظهر من خلال هذه الموازنة السريعة أن الخيط الجامع بين التحليلين هو اهتمامهما بتفسير المعنى الذي يتجاوز الدلالة الحرفية للعبارات اللغوية، والكشف عن دور السياق والمقام وقصد المتكلم في إنتاج المعاني وتأويلها.

وقد تنبه الدكتور أحمد المتوكل إلى هذه العلاقة الجامعة بين كل من تحليلات غرايس وتحليلات السكاكي، وهو ما أدى به إلى وضع موازنة بينها على مستوى المبدأ العام (مبدأ الخرق)، وتوصل إلى أن تحليلات السكاكي تمتاز بـ:[1]

أولا: دقتها، وثانيا: بقدرتها التنبؤية.

فالمقصود بالدقة هنا هو أن السكاكي تعامل مع فصيلة معينة من الجمل، وهي الجمل الطلبية، بل تعامل مع كل معنى بعينه من معاني الطلب الخمسة، ويرى المتوكل أن هذه الخصوصية تجعل تحليلات السكاكي أقرب إلى الضبط والحصر من قواعد غرايس العامة، غير أن غرايس ينبه إلى أن قصر غرض التخاطب على تبادل المعلومات تضييق، ويشير إلى ضرورة تعميم الصياغة لتشمل التأثير في أفعال الآخرين وتوجيهها.

أما القدرة التنبؤية فتتمثل في كون التحليلات المقترحة تمكن من الجزم بحصول الاستلزام، أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، وتمكن بالتالي من تلافي إمكانية إلغاء الاستلزام التي تشكل بالنسبة لغرايس إحدى خصائص الاستلزام، والتي يجب اعتبارها -حسب المتوكل- من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة[2].

وبخصوص الكيفية التي يتم بها ضبط المعنى المستلزم، فقد أوضح المتوكل أن الغاية من ذلك هي أن «يُتمكّن من وضع قواعد يكون لها من القدرة على التعميم والتنبؤ ما يجعلها كفيلة بالتحديد المضبوط للمعنى المنتقَل إليه»[3]، وهذا ما دعاه إلى وضع تحليلات السكاكي في ميزان النقد، ليصل إلى نتيجة مفادها أن تحديد السكاكي للمعاني الفرعية بالاستناد على معلومات المقاماتالمختلفة، أو قرائن الأحوال، هو تحديد غير مضبوط، لأنه «لا يمكّن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي:١٠١
(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي:١٠١
(٣) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»١٠١

التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يسمى بقرائن الأحوال»[١]

لكن -وعلى الرغم من ذلك- يرى المتوكل أن اقتراحات السكاكي لا تخلو من إرهاصات تمكّن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل تقليص دورها) في تحديد المعاني الفرعية المنتقَل إليها، ومن ذلك إشارة السكاكي في تحليلاته إلى أن المعنى المتولّد هو المعنى الذي يقابل شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق، ويمكن أن نوضح ذلك بالجملة السابقة التالية: «هل لي من شفيع».

المعنى الأصلي ـــــــــــــــ الاستفهام

من شروط إجرائه ـــــــــــــــ ممكن الحصول

المعنى المتولد ـــــــــــــــ التمني

من شروط إجرائه ـــــــــــــــ غير ممكن الحصول

وقد توصل المتوكل[٢] بعد ذلك إلى أن هذه التعميمات التي تتيحها اقتراحات السكاكي يمكن اعتمادها في وصف ظاهرة الاستلزام الحواري كإحدى خصائص اللغات الطبيعية، بل من الممكن -في نظره- أن تطرح بديلا للتحليلات الحديثة شريطة أن يعمل على استيفائها الشروط المقتضاة.

وأخيرا يمكن القول إن بين التحليلين (تحليل غرايس وتحليل السكاكي) أوجه تشابه وتقارب، ويتجلى ذلك في انتقال السكاكي من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي الذي يقتضيه المقام، وانتقال غرايس من المعنى المقول إلى المعنى المستلزم حواريا، ففي مقابل ما قرره السكاكي بشأن المعاني الأصلية والمعاني الفرعية التي تستدعيها المقامات المختلفة، يميز غرايس بين المعنى الذي تحمله العبارة في استعمالها اللغوي وما يقصده المتكلم من خلال استعمالها في مقام تواصلي معين، ويظهر هذا التمييز بصورة أوضح في تصوره للاستلزام الحواري، حيث لا يتوقف تأويل الخطاب عند حدود المعنى المصرح به، بل يمتد إلى المعاني التي يستنتجها المخاطب اعتمادا على السياق والمقام التواصلي.

(١) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: ١٠٢

(٢) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي١٠٣

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث أن نكشف عن الاهتمامات المشتركة والتحليلات المتشابهة التي تلتقي فيها البلاغة العربية القديمة مع النظرية اللسانية التداولية الحديثة، وبعد التنقيب عن أوجه هذه الاتفاقات استطعنا أن نصل إلى أن وراء التحليل البلاغي العربي نظريتين تداوليتين مهمتين تشكلت على إثرهما جل الأبحاث البلاغية، وهما: النظرية البلاغية القصدية، والنظرية البلاغية المقامية، كما حاولنا أن نربط بين تحليلات غرايس وتحليلات السكاكي، وتوصلنا إلى أن ما أورده السكاكي بخصوص خروج المعاني الأصلية إلى معان فرعية تستلزمها المقامات المتباينة أو سياقات الحال، يتقاطع مع بعض جوانب تحليل بول غرايس للاستلزام الحواري، ولا سيما مراعاة المقام في استنتاج المعنى غير المباشر، وبذلك توصل البحث إلى نتائج مهمة نجملها فيما يلي:

أن التراث البلاغي العربي يزخر برؤى تحليلية عميقة تكشف عن وعي مبكر بالعلاقة بين اللغة والمعنى والسياق.

أن الجامع بين تحليلات أبي يعقوب السكاكي البلاغية وتحليلات بول غرايس التداولية هو اهتمامهما بتفسير المعنى الذي يتجاوز الدلالة الحرفية للعبارة، والكشف عن دور السياق والمقام وقصد المتكلم في إنتاج المعنى وتأويله.

تمكن البلاغيون العرب من تطوير آليات تحليلية دقيقة مكنتهم من الكشف عن المعاني الضمنية وتفسيرها في ضوء السياقات المختلفة.

تتيح تحليلات السكاكي المتعلقة بخروج الكلام عن مقتضى ظاهره مقارنتها ببعض جوانب نظرية الاستلزام الحواري عند بول غرايس، خاصة في تفسير المعاني التي لا تصرح بها البنية اللغوية مباشرة.

وفي الأخير يمكن القول: إن كل محاولة علمية رصينة تسير في اتجاه بعث القديم وإحيائه والتعريف به والعمل على موازنته بما استجد من نظريات وما استحدث من مقاربات، هي محاولة تستحق الاعتبار والتشجيع، نظرا لما تحمله من قيمة تعريفية تأصيلية، ولما تطرحه من آفاق بحثية واعدة.

المصادر والمراجع

١. الأمر والنهي في اللغة العربية، الزهري نعيمة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٧م.

٢. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٨م.

٣. التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلر، تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني.

٤. الحوار ومنهجية التفكير النقدي، الباهي حسان، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠١٣م.

٥. حوارات من أجل المستقبل، عبد الرحمان، طه، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١ ٢٠١١.

٦. الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحاج صالح، عبد الرحمان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠١٢م

٧. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، المتوكل أحمد، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء ١٩٨٦م.

٨. دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣ ١٩٩٦م.

٩. الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد الأمين الخانجي، دار المعارف، مصر، دت.

١٠. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ٢ ٢٠٠٠.

١١. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، عبد الرحمان طه، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،١٩٩٨م.

١٢. اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري، المتوكل أحمد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط٢ ٢٠١٠م.

١٣. مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٣.

١٤. المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، المتوكل، أحمد، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠٦م.

References

1. al-Amr wa-al-nahy fī al-lughah al-‘Arabīyah, al-Zahrī Na‘īmah, Maṭba‘at al-Ma‘ārif al-Jadīdah, al-Ribāṭ, 1997m.

2. al-Bayān wa-al-tabyīn, Abū ‘Uthmān ‘Amr ibn Baḥr, al-Jāḥiẓ, taḥqīq: ‘Abd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ṭ. 7, 1998m.

3. Dalā’il al-i‘jāz, al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir, taḥqīq: Maḥmūd Muḥammad Shākir, Maṭba‘at al-Madanī, al-Qāhirah, ṭ. 3, 1996m.

4. Dirāsāt fī naḥw al-lughah al-‘Arabīyah al-waẓīfī, al-Mutawakkil Aḥmad, Dār al-Thaqāfah lil-Nashr, al-Dār al-Bayḍā’, 1986m.

5. Fī uṣūl al-ḥiwār wa-tajdīd ‘ilm al-kalām, Ṭāhā ‘Abd al-Raḥmān, al-Markaz al-Thaqāfī al-‘Arabī, al-Dār al-Bayḍā’, ṭ. 2, 2000.

6. al-Ḥiwār wa-manhajīyat al-tafkīr al-naqdī, al-Bāhī Ḥassān, Afrīqiyā al-Sharq, al-Dār al-Bayḍā’, ṭ. 2, 2013m.

7. Ḥiwārāt min ajl al-mustaqbal, ‘Abd al-Raḥmān, Ṭāhā, al-Shabakah al-‘Arabīyah lil-Abḥāth wa-al-Nashr, Bayrūt, ṭ. 1, 2011.

8. al-Khiṭāb wa-al-takhāṭub fī naẓarīyat al-waḍ‘ wa-al-isti‘māl al-‘Arabīyah, al-Ḥājj Ṣāliḥ, ‘Abd al-Raḥmān, al-Mu’assasah al-Waṭanīyah lil-Funūn al-Maṭba‘īyah, al-Jazā’ir, 2012m.

9. al-Lisān wa-al-mīzān aw al-takawthur al-ʻaqlī, ʻAbd al-Raḥmān Ṭāhā, al-Markaz al-Thaqāfī al-ʻArabī, al-Dār al-Bayḍāʼ, 1998m.

10. al-Lisānīyāt al-waẓīfīyah: madkhal naẓarī, al-Mutawakkil Aḥmad, Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt, ṭ. 2, 2010m.

11. al-Manḥá al-waẓīfī fī al-fikr al-lughawī al-ʻArabī, al-Mutawakkil, Aḥmad, al-Uṣūl wa-al-imtidād, Dār al-Amān, al-Ribāṭ, 2006m.

12. Miftāḥ al-ʻulūm, Abū Yaʻqūb al-Sakkākī, taḥqīq: Naʻīm Zarzūr, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Lubnān, 1983.

13. al-Ṣināʻatayn, Abū Hilāl al-ʻAskarī, taḥqīq: Muḥammad al-Amīn al-Khānjī, Dār al-Maʻārif, Miṣr, d. t.

14. al-Tadāwulīyah al-yawm: ʻilm jadīd fī al-tawāṣul, Ān Rūbūl wa-Jāk Mūshlar, tarjamat: Sayf al-Dīn Daghfūs wa-Muḥammad al-Shaybānī.